الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة

الرؤيـــــة التكامليـة للقطـاع الصناعـــي في لبنـــان
" لبنــان الصناعــة 2025"

" صناعتنا قوة تغيير
وابتكاراتنا ازدهار وافتخار"

تقييم السنة الثانية
2017/6/2 - 2016/6/2

مدير عام وزارة الصناعة

داني جدعون

"إبتكر في لبنان"

استنادا الى مهام وزارة الصناعة المحددة قانونا بصفتها الراعية والموجهة والداعمة والمنظمة للقطاع الصناعي اللبناني والمرجعية ذات الصلاحية الحصرية في كل ما يتعلق بهذا القطاع،

وبالشفافية المسؤولة بعرض الإنجازات المحققة تنفيذا للرؤية التكاملية للقطاع الصناعي اللبناني " لبنان الصناعة 2025" التي أعلناها في احتفال اليوم الوطني للصناعة اللبنانية في الثاني من حزيران 2015، بادرت الوزارة الى وضع تخطيط استراتيجي رباعي واقعي وموضوعي واستتبعته بخطة تشغيلية لعدد من الأهداف المحددة في رؤيتها العشرية معتمدة أساليب تحليلية علمية حديثة واستطلاع آراء مختلف الشركاء المعنيين بتنمية الصناعة بما بات يسمح للمراقبين بتتبع التطبيق ورصد أداء مختلف وحدات الوزارة والخروج بتقييم موضوعي بنّاء مواكب بدقة ما سبق تنفيذه وما نستمر بتحقيقه تباعا.

وفي خضم الأزمات والصراعات التي تعصف بالمنطقة والعالم، نتوجه الى الجميع للعمل بمسؤولية على ترسيخ الوجود الواعي في هذه الأرض المباركة التي باتت ملجأ الشعوب المضطهدة التي تضيق بها رحاب الدول الواسعة المؤيدة فقط لتشرذمها وتفتيت أوطانها وبعثرة تاريخها فيما تتسع لها ارضنا الصغيرة المحدودة بامكاناتها أصلا لشعبها المفكر أبدا في الهجرة للبقاء،

وإزاء التحديات المتسارعة،

وبهذه المسؤولية الواعية، نضع بتصرف الجميع تقييم الانجازات المحققة في السنة الثانية من رؤيتنا التكاملية " لبنان الصناعة 2025" آملين أن تحث سياستنا الايجابية مؤسساتنا الوطنية ومسؤوليها على تأكيد دعمهم للصناعة وسائر القطاعات الانتاجية سبيلا وحيدا للنهوض من التعثر الى التنمية. ورسالتنا هي نبذ التراخي إزاء الهجرة ودعم البقاء بتشجيع الابتكار، مطلقين شعارنا الجديد " إبتكر في لبنان" مواكبة للتطور اللافت الذي شهدته قطاعاتنا الصناعية في السنوات الأخيرة وإيمانا بأهمية وضع البحث العلمي في خدمة الانتاج والمستهلك.

ونستهل تقييمنا بلمحة موجزة عن تقدم العمل على المستوى الاستراتيجي ونتناول تفصيلا الانجازات المحققة وفقا للأهداف العملانية السبع المحددة.

أولاً : الأهداف الإستراتيجية :

تابعت وزارة الصناعة بديناميتها التطويرية الأنشطة المعلنة في تقييم السنة الأولى الداعمة للقطاع الصناعي الوطني وترسيخ دوره الانتاجي الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز التواصل الاعلامي والخدماتي والعلائقي لا سيما مع الجهات المانحة وشركاء التطوير العلمي والبحثي كما بادرت الى تفعيل التدريب وتبادل الخبرات والدفع قدما

بمبادرات مأسسة الحوار بين القطاعين العام، الى متابعة تنفيذ مختلف المشاريع الوطنية والاقليمية المقررة، الى تفعيل الرقابة ومتابعة أساسيات الجودة وسلامة الغذاء والاستمرار في تجهيز الوزارة وتطويرها وترسيخ المرجعية الموثوقة للوزارة في مجالي الاحصاءات والمعلومات الصناعية

ثانيا: الأهداف العملانية:

الهدف الأول : توسيع السوق المحلي بزيادة الإنتاج وخفض الإستيراد :

1- تنظيم عمل المؤسسات الصناعية عبر حثها على قوننة أوضاعها خلال الفترة الممتدة من 2016/6/2 الى 2017/6/2 :

تم تعزيز التعاون مع المؤسسات الصناعية اعتمادا على الشفافية وذلك بتعميم مختلف النصوص القانونية والادارية والتقارير والمعلومات المتعلقة بالقطاع الصناعي وتنميته عبر وسائل الإعلام والنشرات على صفحة الوزارة الالكترونية المحدثة باستمرار ومن خلال الدليل القطاعي الترويجي السنوي والنشرات وقد صدر في هذه الفترة العدد الثالث من دليل قطاع الصناعات الغذائية وتضمن أبرز المعلومات والاحصاءات الصادرة في هذه الفترة ويجري العمل حاليا على تحديث المعلومات لانجاز العدد الرابع الى جانب نشر القرارات والتعاميم والمذكرات والتقارير.

2- **تحسين نوعية المنتجات اللبنانية وجودتها.**

- تفعيل الكشوفات الفنية وتطويرها عمليا وفنيا للتأكد من التزام المؤسسات شروط الترخيص الممنوح لها واقتراح التدابير المناسبة بحق المؤسسات المخالفة.
- استمرار التشديد على ربط الاستفادة من خدمات الوزارة بمطابقة المؤسسات الصناعية للشروط المطلوبة.
- توجيه العديد من التنبيهات وطلبات تسوية الأوضاع إلى المصانع المخالفة واعطائها مهلا محددة لتسوية اوضاعها تحت طائلة الاقفال.
- المشاركة الفاعلة في اجتماعات اللجنة الوطنية للدستور الغذائي والمشاركة في تنظيم ورشة عمل حول " تعزيز التنسيق والمشاركة في تدابير المعايير الدولية لسلامة الغذاء" في فندق رمادا بلازا في 8 و 9 شباط 2017.
- في إطار مذكرة التفاهم بين وزارة الصناعة ونقابة الصناعات الغذائية وشركة ميفوسا الموقعة بتاريخ 2016/2/12 لإتخاذ تدابير وقائية على طول سلسلة الغذاء، نظمت وزارة الصناعة في مقرها ندوة بتاريخ 7 تشرين الثاني 2016 حول تطبيق القانون الأميركي المتعلق بالسلامة الصحية الغذائية.
- المشاركة الفاعلة في اللجان الفنية لمؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ليبنور وإبداء الرأي في مشاريع المواصفات وفي الكشوفات على المصانع
- المشاركة الفاعلة في إجتماعات لجنة متابعة المواضيع المتعلقة بسلامة الغذاء التي تم تشكيلها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2015/39 تاريخ 2015/2/11.

- العمل على تفعيل الأجهزة المعنية بالجودة والتنسيق الدائم والمتصاعد في مختلف مجالات المواصفات والمطابقة والفحوصات والأبحاث والتطوير، ولقد وضع مجلس إدارة معهد البحوث الصناعية استراتيجية عمل تقوم أساسا على تشجيع البحث العلمي وربطه بالحاجات الصناعية، وأنجز مشروع الأنظمة الداخلية (المالية – الوظيفية – الهيكلية ...) كما تم إقرار نظام أساسي جديد للمعهد عدّل نظامه الأساسي الموضوع منذ العام 1961.
ويضع مجلس إدارة المجلس اللبناني للاعتماد اللمسات الأخيرة على مشروع المرسوم التنظيمي على أن يأخذ مجراه القانوني للاقرار.
- وعلى صعيد مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية، تم تفعيل البعد التدريبي في المؤسسة والمشاركة الفاعلة في اللجان الفنية وإبداء الرأي في مشاريع المواصفات وفي الكشوفات على المصانع

- المشاركة في اللجنة المصغرة المكلفة بوضع مشروع خطة لمكافحة السالمونيلا في الدواجن والسيطرة عليها والمنبثقة عن اللجنة الفنية في مؤسسة ليبنور.
- المتابعة مع جمعية الصناعيين اللبنانيين لفرض مدة صلاحية للشيبس المستورد إلى لبنان لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ التصنيع.
- متابعة موضوع تطبيق القانون رقم 178 المتعلق بإضافة مادة إيودور أو إيودات البوتاسيوم ومادة الفليورور أو فليورايد البوتاسيوم إلى الملح المعد للمائدة وللمطبخ.
- مراسلة مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية للإفادة عن قوائم المواصفات القياسية العربية المعتمدة باللغة العربية ولإعداد مواصفة خاصة بكسبة فول الصويا.
- مراسلة شركة بشارة بارودي ش.م.م للتأكيد على طلب المنظمة العالمية للجودة بوضع عازل زجاجي لحماية الإنتاج من أي غبار قد يصل إلى المنتوج.
- مراسلة نقابة الصناعات الغذائية حول تطبيق متطلبات قانون السلامة الغذائية الأميركية للمصانع المصدرة إلى الولايات المتحدة الأميركية وحول إمكانية قيام مختبر RBML MICROBIOLOGY LABS بتحليل السموم الفطرية وترسبات المبيدات والمضادات الحيوية في المواد الغذائية
- ابداء الراي بمشروع مرسوم تعديل التعرفة الجمركية للمحضرات الغذائية.
- ابداء الراي بالتقارير الثلاثة المعدة من قبل لجنة متابعة سلامة الغذاء والمرسلة من قبل رئاسة مجلس الوزراء.
- تمثيل الوزارة في اجتماعات اللجنة الوطنية لقطاع الحليب.

3- <u>مواكبة التطور:</u>

الى تعزيز التأهيل التقني وتوفير التجهيزات المختلفة بما يسمح بوجود بيئة عمل متطورة ومريحة تساهم في تحفيز العاملين وتعطي صورة متميزة للإدارة ضمن الاعتمادات المتوفرة، استمرت الوزارة بتعزيز كفاءة العاملين فيها وصقل معارفهم وتعميق خبراتهم العلمية والعملية بالمبادرة إلى انتداب واقتراح مشاركة الموظفين في ما 57 نشاط حتى 31 آذار 2017 نظمناه او شاركنا فيه

(دورات تدريبية ندوات وورش عمل عقدت في لبنان وخارجه حول مواضيع علمية متخصصة) أي بمعدل نشاط أو اثنين اسبوعيا خلال سنة، الى جانب الدورات التدريبية عن بعد والتي يتابعها الموظفون وفقا لبرنامج التدريب المقرر من مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

4- حماية الصناعة الوطنية ودعمها:

- متابعة معاملة شركة ماستر للعلكة والسكاكر حول وضع اسم وعنوان المستورد على العبوات الداخلية للمنتجات المستوردة والمشاكل التي تعانيها مع وزارة الصحة العامة رقم المعاملة 1337-1219/و تاريخ 2016/5/5. ومراسلة وزارة الصحة العامة ومعهد البحوث الصناعية بخصوص شكوى الشركة من العراقيل التي تواجهها لدى استيراد المواد الاولية اللازمة لصناعتها من الخارج وبسبب عدم الكشف على مواصفات منتجات السكاكر والعلكة المستوردة. (كتاب رقم 1337-1219/و تاريخ 2016/6/8).
- مراسلة المجلس الاعلى للجمارك بكتاب رقم 2404-2231/و تاريخ 2016/8/9. حول الاصناف الحرفية المطلوب فرض اجازة مسبقة على استيرادها المرجع: كتاب نقابة الحرفيين اللبنانيين المسجل لدينا برقم 2404-2231/و تاريخ 2016/8/5.
- متابعة موضوع الالبسة المستعملة ومراسلة وزارة الاقتصاد والتجارة لابداء الرأي بإعادة منع استيراد الالبسة المستعملة.
- متابعة موضوع الرخام والغرانيت مع المجلس الاعلى للجمارك لابداء الرأي بوضع حد ادنى للاستيفاء على استيراد الرخام والغرانيت.
- متابعة موضوع سمك السلمون الاطلنطي مع الجهات المعنية لابداء الرأي بتوفر انتاج محلي من الاصناف التي تطلب شركة BLEU MER ME افادتها من الاعفاء الصناعي.
- اعداد تقرير حول الصعوبات والمشاكل التي يعاني منها الصناعيون. واجراء العديد من الاتصالات مع اصحاب المصانع للمتابعة.
- مراسلة جمعية الصناعيين اللبنانيين بكتاب رقم:1977-1818/و حول الفرص الاستثمارية في جمهورية العراق.المرجع: كتاب سفارة جمهورية العراق في لبنان رقم م.ت / 16/352 تاريخ 2016/6/29.
- ابداء الرأي بطلب جمعية الصناعيين الحصول على تسمية جغرافية للحمص بالطحينة المنتج في لبنان كتاب جمعية الصناعيين رقم 2016/304 تاريخ 2016/7/20.
- متابعة ملف روكي بلاست حول حماية الحبيبات البلاستيكية من منافسة البضائع الاجنبية وطلب التدخل لدى الجهات المعنية في سوريا لاعادة فتح امكانية التصدير الى سوريا بعد ان تم منع تصدير المنتجات اللبنانية الى سوريا.
- متابعة ملف يونيفرسال ميتال برواكت حول منع الصادرات اللبنانية من الدخول الى سوريا رقم الكتاب 2307-2136/و تاريخ 2016/7/29.
- متابعة ملف سوليفر حول حماية ودعم صناعة الزجاج في لبنان- كتاب شركة سوليفر رقم 1886-2300/و تاريخ 2016/8/12.

- مراسلة وزارة الطاقة والمياه حول ضرورة عدم استبعاد المنتجات المحلية بواسطة المواصفات عن الاشتراك في المناقصات العمومية موضوع طلب شركة كابلات لبنان بكتابها رقم DG/53/16 تاريه 2016/8/22.
- المتابعة مع وزارة المالية لإجابة طلب الجمعية اللبنانية للطاقة الشمسية إعفاء مولدات الكهرباء العاملة على الطاقة الشمسية والتجهيزات التابعة لها من الرسوم الجمركية. ويتابع الموضوع حاليا مع المجلس الاعلى للجمارك.
- المشاركة بفعالية في أعمال هيئة التحقيق في قضايا الإغراق والدعم والتزايد في الواردات لدى وزارة الاقتصاد والتجارة والاهتمام بالمشاكل التي تواجه القطاع الصناعي عبر التنسيق الدائم لايجاد الحلول مع ممثلي هذا القطاع من نقابات وجمعية الصناعيين اللبنانيين والجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية.
- اطلاق الحملة الوطنية لصناعة الأدوية في السراي الحكومي بتاريخ 17 شباط 2017.
- التنسيق مع الجهات المعنية بتطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ومتابعة عقد اجتماعات تقييم الاتفاقية والبحث في كيفية تمكين لبنان من زيادة صادراته الى دول الاتحاد الاوروبي. وتبويب ومراجعة التقرير الاحصائي النهائي حول التبادل مع دول الاتحاد الاوروبي خلال الفترة الممتدة من العام 2002 الى العام 2015 بهدف تقييم اتفاقية التبادل التجاري.
- متابعة موضوع حصر تصنيع كل ما يتعلق بالأرزة اللبنانية والعلم اللبناني بالمنتجين اللبنانيين. وبعد صدور القرار رقم 1/119 تاريخ 2015/9/17 المتعلق بفرض اجازة مسبقة على استيراد المنتجات الحرفية ذات الطابع الوطني، وافق مجلس الوزراء بقراره رقم 16 تاريخ 2016/6/2 على اقتراح وزير الصناعة وفقا للقرار 1/119، ووضع القرار موضع التنفيذ وافادة المجلس الأعلى للجمارك بتاريخ 2016/8/9 بلائحة أصناف قررت وزارة الصناعة فرض إجازة مسبقة على استيرادها .
- طلب ابداء الرأي بفرض رسم تصدير على نفايات وقصاصات وفضلات من لدائن.
- دعم وحماية صناعة الحديد الناشئة.
- التواصل الدائم مع إدارة الجمارك لحل المشاكل الطارئة عند الاستيراد او التصدير وتسهيل الاجراءات عند الضرورة.
- إعطاء افادات للمصانع قيد التجهيز لاعفاء الماكينات الصناعية من الرسوم الجمركية.
- إستكمال المتابعة الحثيثة والفاعلة لموضوع قواعد المنشأ العربية والأوروبية بما يؤمن أفضل وضع للمنتجات اللبنانية في مجال التصدير وفتح الأسواق. ويشارك فريق العمل المكلف متابعة الملف باجتماعات دورية تعقد في وزارة الاقتصاد والتجارة يناقش فيها البنود الجمركية والشروط التي تقابلها لاكتساب صفة المنشأ وتقييم أثر هذه التغيرات على المستوى الوطني. وقد تمت مناقشة التعديلات الجديدة في الاتفاقية الاقليمية الأورومتوسطية حول قواعد المنشأ.

- استصدار قرار عن مجلس الوزراء رقم 43 تاريخ 2017/2/17 لفرض إجازة استيراد لمربعات الصخور والرخام ووضع استمارة خاصة لها.

5- تشجيع تفضيل الصناعات الوطنية في مشتريات القطاع العام :

- متابعة التشديد على أهمية تطبيق التعميم الصادر عن دولة رئيس مجلس الوزراء رقم 2012/14 تاريخ 2012/6/28والرامي الى تذكير الادارات العامة بوجوب تفضيل الصناعة الوطنية في مشترياتها قانونا والتأكيد على تضمين هذه الافضلية في دفاتر الشروط.
- حث الصناعيين على المطالبة بحقوقهم بهذا الشأن وتنظيم شؤونهم كقوة ضغط فاعلة ومؤثرة.
- تزايد منح المصانع افادات بناء للطلب لاعطائها الافضلية بنسبة 10% في استدراجات العروض الخاصة بالمشتروات الحكومية.

6- تنظيم المناطق الصناعية القائمة وتأمين مناطق صناعية جديدة:

- إطلاق مشروع الدراسات الأولية لإنشاء 3 مناطق صناعية في ملكيات عامة ليست للبيع بالتعاون مع يونيدو وذلك من السراي الحكومي بتاريخ 2016/1/26 لإنماء القطاع الصناعي في المناطق الثلاث التالية :

  - تربل/ قوسايا (البقاع) على مساحة مليون و800 الف م2.
  - بعلبك (البقاع) على مساحة 400 الف م2 تقريبا.
  - الجليلية (الشوف) على مساحة 660 الف م2 تقريبا.

يهدف هذا المشروع الى اجراء دراسات جدوى + وضع خطة رئيسية (Master Plan) للمناطق المقترحة. وقد أنجزت الدراسات بتمويل من إيطاليا وسيتم الإعلان عن نتائجها تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية.

بالتوازي، تم العمل على تأمين التمويل اللازم لانشاء البنى التحتية لهذه المناطق وقد ابدت الحكومة الايطالية وكل من البنك الاوروبي للاستثمار والبنك الدولي الرغبة بالتمويل والمباحثات أصبحت متقدمة والجهات المذكورة تستكمل الاجراءات الداخلية لديها بعد الزيارات الميدانية لخبرائها للمناطق المستهدفة والاجتماعات التقنية التي عقدت مع مهندسي الوزارة وخبراء اليونيدو.

تم تحضير مناطق أخرى بالتفاهم مع البلديات في جزين والزرارية في الجنوب والقاع في البقاع والمتين في جبل لبنان وبصرما في الشمال ويجري مهندسو الوزارة الدراسات الأولية اللازمة لتقرير ما يصلح اعتماده والاستكمال مع الجهات المانحة لاحقا.

- متابعة تنفيذ مشاريع قائمة مع كلّ من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، ومع حكومة اليابان بقيمة مليون دولار(دعم الصناعات الخشبية والمفروشات في

الشمال)، ومع الإتحاد الأوروبي بقيمة 800 ألف دولار(الصناعات الإبداعية)، ومع الحكومة الإيطالية بقيمة مليون دولار.

- إنجاز وضع مشاريع اولية تتناول تأهيل مناطق صناعية قائمة وتأمين السلامة العامة فيها.
- عقد جلسات متتابعة مع ممثلي البنك الدولي للتعاون في مجالات مختلفة ومنها تحديدا تمويل اقامة مناطق صناعية جديدة وتأهيل مناطق قائمة ومسح صناعي شامل والتواصل مستمر.

7- <u>دعم المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم والحرفية :</u>

- اطلاق مشروع تشكيل هيئة حوار للصناعة الوطنية بين القطاعين العام والخاص بغية إفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين انتاجيتها وصادراتها وتسويقها داخل لبنان وفي المنطقة الاورومتوسطية وتحضير ملف خاص للحصول على تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار التعاون الصناعي الاورومتوسطي .
- المشاركة في جلسة المشاورات التي عقدت في وزارة الإقتصاد والتجارة في 2 شباط 2016 بحضور موفدين من البنك الدولي لعرض الجدوى الإقتصادية من إنشاء مرصد خاصّ بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة. ورفع الملاحظات بشأنها.
- متابعة تنفيذ مشروع Cultural and creative industrial Clusters in south Mediterranean region الاقليمي بالتعاون مع يونيدو والذي تم اطلاقه في تونس بين 16و2014/10/18 والمباحثات جارية لتمديد تمويل المشروع مع الاتحاد الأوروبي. مع الاشارة إلى أنه تم افتتاح مركز عرض للمنتجات والندوات تحت اسم La Boutique في الجميزة.

- **<u>الهدف الثاني : زيادة الصادرات الصناعية :</u>**

1- <u>تفعيل التعاون مع البعثات في الخارج والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية:</u>

- المشاركة في اجتماعات الدورة الثانية للجنة الحكومية اللبنانية – الأرمنية المشتركة في مبنى وزارة الإقتصاد والتجارة.
- توجيه كتاب الى وزارة الاقتصاد والتجارة يحمل الرقم: 2536 - 2352/و تاريخ 2016/8/20 بشأن الإجتماعات التي عقدت مع الوفد العراقي في بيروت في 22 و2016/8/23 **مرفق بمشروع** مذكرة تفاهم علمي وتقني في مجال المقاييس والمواصفات بين **مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية ومعهد البحوث الصناعية في لبنان والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في العراق،**
- المشاركة في إجتماعات لجنة الإتفاقات التجارية في مبنى غرفة التجارة الصناعة والزراعة في بيروت في 7/12، 8، 18 و 22و 2016/8/23، لمناقشة توصيات إجتماعات اللجنة اللبنانية العراقية واللجنة اللبنانية الإيرانية. وتمت مناقشة الزيارة إلى إيران وضرورة الإنتهاء من الجدول التفاضلي للصناعات إنطلاقاً من الجدول الذي كان قد وضع في الإتفاقية التركية.

- متابعة الدراسة التي أعدّها خبراء معتمدين من البنك الدولي : Jobs for north Lebanon-Value chains, labor Markets, skills and investment climate in Tripoli and the north في مقر وزارة الاقتصاد والتجارة. وابداء ملاحظات الوزارة بشأنها.
- تنظيم زيارة لدولة ايران مع وفد من القطاعين العام والخاص رافق وزير الصناعة تلبية لدعوة وزير الصناعة والمعادن والتجارة في الجمهورية الاسلامية الايرانية بين 27 و 2016/8/31.
- عقد اجتماعين في وزارة الاقتصاد والتجارة للعمل على إعداد لائحة السلع الخاصة بالإتفاقية التفضيلية مع إيران في 16 و 2016/9/19.
- مواصلة عملية تقييم الاتفاقيات الدولية لا سيما اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية واتفاقية التيسير العربية مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص لوضع اسس عملانية يرتكز عليها التفاوض للمرحلة اللاحقة مع الجهات الدولية المعنية. وقد أنجز في هذا الاطار التقييم الشامل لأثر الشراكة الاورومتوسطية.
- إنجاز تقريري كلفة الانشطة ومؤشرات الأداء تنفيذا لمشروع التخطيط الاستراتيجي القائم بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية، وتسليم التقريرين الى الخبير الاوروبي لضمهما الى التقريرين الاساسيين النهائيين. اضافة الى انجاز تقرير الخطة التنفيذية لثلاثة أهداف عملية من الرؤية التكاملية لوزارة الصناعة وإنجاز تقرير الخطة التشغيلية التي تحدد مهام الوحدات في الوزارة للسنة الأولى من تنفيذ الخطة الإستراتيجية.
- متابعة تنفيذ مشروع التخطيط الإستراتيجي بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، المشاركة في اجتماعات العمل التحضيرية ودعم المشروع بما يلزم من تقارير ودراسات تحليلية،
- إيداع مشاريع تطال معظم مفاصل القطاع الصناعي الى كل من : البنك الدولي – الاتحاد الاوروبي – مصرف لبنان- مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في مجالات مختلفة منها: الاحصاء الصناعي – الحفاظ على الموارد – الطاقات البديلة – المناطق الصناعية الجديدة – تأهيل المناطق الصناعية القائمة – السلامة العامة في المناطق الصناعية- الحوار بين القطاعين العام والخاص...
- التعاون مع وكالة جايكا اليابانية واستكمال التحضيرات لمشروع الدعم لبعض المخابز في منطقة البقاع بعد اختيار المؤسسات التي تستحق المساعدة والمشاركة في دورة تدريبية حول" معلومات عامة عن المنطقة الاقتصادية الخاصة ومنطقة التنمية الصناعية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر" نظمتها الوكالة في اليابان وفيتنام بين 3 و 23 تموز 2016.
- إنجاز دراسة إحصائية إقتصادية على عينة من 1389 مصنعا بنفقاتها وواراداتها وتحليل أرقامها ومعطياتها.

- متابعة احصاءات التبادل التجاري مع كل من الصين ومصر وتحضير لائحة من السلع التي يجب العمل على زيادة صادراتها الى مصر.

- وضع مشروع سياسة إقتصادية وطنية "لبنان الإقتصاد 2025" لتنمية إقتصادية مستدامة كورقة عمل لإجتماعات اللجنة الوزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء لوضع سياسة إقتصادية للبنان.
- تحضير زيارة دولة رئيس مجلس الوزراء مع وفد لبناني كبير لجمهورية مصر العربية، حيث تم توقيع بروتوكول تعاون صناعي بتاريخ 2017/3/23 لتفعيل العلاقات الثنائية ذات الأثر الاقتصادي والتي تساهم في تنمية القطاع الصناعي.

1. <u>الإتحاد الأوروبي</u>:

- تفعيل التواصل لتسهيل التبادل التجاري والحصول على الدعم المالي والتقني في مجالات متعددة ذات علاقة بالقطاع الصناعي. وابداء الرأي بشأن بعض بنود الاتفاقية الاقليمية الاورومتوسطية حول قواعد المنشأ الاورومتوسطية.
- انجاز تقرير مفصل حول نتائج إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بتاريخ 2016/8/3 وتحديد الصناعات التي تواجه عوائق تقنية خلال عملية التصدير.
- تنظيم المؤتمر العربي الأوروبي للأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – بيروت في 2 و 3 حزيران 2016.
- وضع تقرير حول ازمة النازحين السوريين وتداعياتها على الإقتصاد اللبناني وإضافة نتائج هذا التقرير الى مضمون التقرير العام المخصص لتقييم إتفاقية الشراكة بين لبنان والإتحاد الأوروبي.
- تنظيم دورة تدريبية في شهر ايلول بالتعاون مع المفوضية الأوروبية في بروكسيل و GIZ و EBESM تحت عنوان Capacity Building on Policy Advocacy في 14 و 15 أيلول 2016 شارك فيها مندوبين عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة معنية بمأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص لتنمية القدرات البشرية.
- المشاركة في اجتماعات الفريق الوطني للـ CBRN التي عقدت في السرايا الحكومي لمناقشة المسودة النهائية لخطة العمل الوطنية مع خبراء الاتحاد الأوروبي
- تقديم عرض حول برنامج TAIEX الذي يموله الإتحاد الأوروبي بحضور الزملاء من المصالح المختلفة في الوزارة، بهدف الإستفادة من الفرص والمساعدات التقنية التي يتيحها البرنامج.
- تنظيم ورشة عمل بالتعاون بين المفوضية الأوروبية في بروكسيل و GIZ و EBESM تحت عنوان Capacity Building on Policy Advocacy في 14 و 15 أيلول بحضور من القطاعين العام والخاص.
- التنسيق في مجال إطلاق مشروع ريادة النساء الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي.
- متابعة مشروع قرار لتشكيل هيئة حوار للصناعة الوطنية بين القطاعين العام والخاص، الذي يهدف إلى تنظيم عملية الحوار ويجمع بين الإدارات والمؤسسات العامة المعنية وممثلي القطاع الخاص والجهات الداعمة، وذلك بغية تحسين بيئة الأعمال للمؤسسات

الصغيرة والمتوسّطة وزيادة صادراتها الصناعية. علما أن هذا المشروع يتم بالتعاون بين المفوضية الأوروبية في بروكسيل و GIZ و EBESM.

- التنسيق مع المفوضية الأوروبية في بروكسيل عبر البريد الإلكتروني في عدة مجالات ضمن التعاون الصناعي الأورومتوسطي.
- إنجاز دراسة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وسبل مقاربة ذلك بما يناسب لبنان.

2. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:

- استمرار التعاون والتنسيق في سبيل تحقيق التكامل الصناعي العربي وتحقيق التنمية المستدامة (المشاركة في اجتماعات وندوات– مراسلات...).
- مراسلة المنظمة للقيام بالاجراءات القانونية اللازمة لتسجيل الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية في مجلس الوحدة الاقتصادية.
- إفادة وزارة الخارجية والمغتربين بمعلومات وبيانات تتعلق بالصناعة الوطنية من إعداد المنظمة العربية للتّنمية الصّناعية والتّعدين لإصدار تقريرها الجديد للعام 2015.
- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين بشأن تحويل مساهمة لبنان في موازنة المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، موضوع الكتاب الوارد من المنظمة العربية للتنمية الصناعية رقم 929 تاريخ 2016/8/5 المسجل برقم 2415-2232/ و تاريخ 2016/8/6.

3. الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية:

- متابعة اطلاق عمل الاتحاد العربي لتنمية الصادرات الصناعية واستضافة مقره المؤقت في المبنى المركزي في وزارة الصناعة ابتداء من شهر تشرين الاول 2015. وهو هيئة متخصصة في تعزيز التعاون والتكامل العربي لتنمية قدرات الصادرات الصناعية العربية التنافسية داخل الاسواق العربية والدولية وفتح اسواق جديدة لها.

- مراسلة وزارة الخارجية والمغتربين ردّاً على عدم إدراج موضوع تسجيل الإتحاد ضمن جدول أعمال مجلس الوحدة الإقتصاديّة العربية في دورته 101.
- مراسلة دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2016/5/12 بخصوص الموافقة على تفويض وزير الصناعة التّوقيع على إتّفاقية إستضافة مقر الإتحاد.

- صدور قرار مجلس الوزراء اللّبناني رقم 28 تاريخ 2016/5/5 القاضي بالموافقة على نقل إعتماد من إحتياطي الموازنة العامّة إلى إحتياطي موازنة وزارة الصناعة لتمويل تجهيز مقرّ الإتّحاد، وإيداع الإتحاد نسخة عن القرار.
- التوقيع بين وزير الصناعة ورئيس الاتحاد العربي على اتفاقية استضافة مقر الاتحاد في لبنان ضمن فعاليات الاحتفال باليوم الوطني للصناعة اللبنانية بتاريه 2016/6/2 برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء وحضوره.

4. منظمة حظر الأسلحة الكيميائية:

التواصل المستمر مع منظمة حظر الأسلحة الكيمياوية وتأمين متطلبات التعاون الثنائي

- المشاركة في إجتماعات الهيئة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية.
- متابعة تركيز عملية التتبع Treaceability للمواد الكيميائية المستوردة لحساب المصانع.
- متابعة ملف استيراد مادة حامض الكبريتيك والتنسيق ما بين الصناعيين وقيادة الجيش ووزارة الصحة لتسهيل عملية الاستيراد والإسراع فيها.
- المشاركة في الاجتماع الإقليمي الأسيوي للدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي أقيم في طهران للفترة ما بين 23-25 أيار 2016
- المشاركة في دورة تدريبية مخصصة للفريق الوطني للـ CBRN في مدينة برنو – جمهورية التشيك للفترة مابين 16-21 أيار 2016 حول التحقق الكيميائي للمواد الكيميائية ذات الاستعمال المزدوج بأشراف خبراء من الاتحاد الأوروبي.
- التنسيق والمشاركة في اجتماعات الهيئة الوطنية لتطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومتابعة تنفيذ بنودها.
- إجراء اجتماعات دورية تنسيقية مع رئيس الهيئة اللبنانية للطاقة الذرية حول الدورة التدريبية المزمع عقدها في السرايا الحكومي للفترة مابين 1-3 تشرين الثاني 2016.

4. الأمم المتحدة:

- عقد اجتماع بتاريخ 2016/8/9 في السراي الحكومي ضم ممثلين عن وزارة الصناعة ومندوبي UNDP ومسؤولين في رئاسة مجلس الوزراء لبحث تطبيق مبادئ التنمية المستدامة وتقديم عرض حول دور وزارة الصناعة في تحقيق هذه المبادئ بالإضافة الى تحضير ورقة (policy sheet) التي تحدد القوانين والمراسيم التي تنظم عمل الوزارة وقد تم تحضير كتاب اخر يبين الأهداف الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة التي من الممكن لوزارة الصناعة ان تساهم في تطبيقها .

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو):

- تمثيل الوزارة في الاجتماع السنوي لمناقشة مشروع ميدتست 2 في مقر منظمة اليونيدو في فيينا للفترة مابين 6-8 أيار 2016 والخطة المقترحة للمضي بالمشروع وتنفيذ الخطوات المتبقية منه.

بالنسبة الى قواعد المنشأ العربية والاوروبية :

يشارك فريق العمل المكلف من قبل الوزارة لمتابعة ملف قواعد المنشأ العربية والأوروبية في إجتماعات دورية في وزارة الإقتصاد و التجارة حول مناقشة جميع النصوص الموجودة في الإتفاقية وحول قواعد المنشأ التفصيلية العربية، البنود الجمركية والشروط التي تقابلها لاكتساب صفة المنشأ وتقييم أثر هذه التغيرات على المستوى الوطني.

- **في ما يعود لملف الإتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ الأورومتوسطية:**

بالنسبة للقواعد العامة والتفصيلية للمنشأ(الموجودة في ملحق هذه الإتفاقية) يتم مناقشتها دورياً في اجتماعات فريق العمل الأورو- متوسطي في بروكسيل.

- المشاركة في حفل إطلاق الدليل التوضيحي حول الإتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفصيلية الأورومتوسطية في مكتب مدير عام وزارة الإقتصاد والتجارة.
- المشاركة في حفل إطلاق الدليل العملي لقواعد المنشأ الأورومتوسطية نمت

- حضور ورشة عمل حول الدليل العملي لقواعد المنشأ الأورومتوسطية في 28و 2016/7/29 في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

- **في ما يعود لملف قواعد المنشأ التفصيلية العربية :**

- في الإجتماعات الأخيرة للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية في القاهرة تم الإتفاق على تحديد السلع الحساسة من اللائحة الموحدة غير المتفق عليها لوضع قواعد خاصة لها (والتي هي سلع غير حساسة تسري عليها القاعدة القديمة ال40% قيمة مضافة محلية).
- تم تحديد البنود الحساسة لكل بلد (من ضمنها السلع الحساسة للبنان).
- في الإجتماع الأخير تم ترتيب هذه البنود الحساسة في5 لوائح وفق عدد البلدان التي أعتبرتها حساسة : اللوائح الثلاث الأولى أعتبرت حساسة فقط بالنسبة الى أقل من 3 بلدان اتفق على تطبيق 40% عليها.
- التقدم باتجاه تفعيل التعاون:

- اللبناني - الميركوسور، بعقد اجتماع في وزارة الاقتصاد في 10 شباط 2017 لمراجعة التعديلات التي أجرتها وزارة الاقتصاد والتجارة على اتفاقية التجارة الحرة بين لبنان ودول الميركوسور لاستكمال التحضيرات اللازمة لعقد الاجتماع الثالث للجنة اللبنانية التجارية المصرية المشتركة على المستوى الوزاري في القاهرة.
- المشاركة في اجتماعات الدورة السابعة للجنة الاقتصادية اللبنانية الايرانية في 30 كانون الثاني 2016 وعرض خلاصة نقاش مضمون الإتفاقية التفاضلية مع إيران.

2- التركيز على تسويق الإنتاج الوطني والبحث عن أسواق خارجية جديدة باستمرار:

- المشاركة الفاعلة في إجتماعات مجموعة العمل المشتركة التي تضم مندوبين عن وزارات الخارجية والغتربين والصناعة والاقتصاد والتجارة والزراعة والصحة عن الجانب اللبناني ومجموعة من الخبراء الاوروبيين ووفقد من المفوضية الاوروبية لمتابعة مقررات إجتماع اللجنة الفرعية اللبنانية – الأوروبية لتسهيل وصول المنتجات اللبنانية الى الاتحاد الأوروبي ومناقشة سبل تخفيف العوائق التقنية والفنية التي تعيق التصدير اللا اوروبا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وزارة الخارجية والمغتربين والمفوضية الاوروبية بين تشرين الثاني 2016 وآذار 2017. وعقد ورشة عمل في إطار عمل المجموعة في فندق الراديسون بتاريخ 15 آذار 2017 .

3- تشجيع التكامل بين الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات:

نشر وتعميم الرؤية التكاملية بركائزها الثلاث: التخصصية والتكامل بالانتاج وتقسيم العمل لتأمين المنعة الانتاجية بعيدا عن المنافسة المدمرة ولبناء قوة انتاج قادرة على سد الحاجات الاستهلاكية المحلية وعلى التصدير الى الخارج.

المشاركة في الاجتماع الخامس للجنة الفرعية حول التجارة والصناعة والخدمات الذي عقد في المجلس الاقتصادي الاجتماعي في 11 تشرين الثاني 2016.

4- تشجيع السياحة الصناعية داخلياً وتأمين مستلزماتها الفنية والخدماتية :

العمل مستمر باضطراد مع جمعية الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة والنقابات المهنية لاستقبال زوار ومستوردين لبنانيين ومغتربين و/أو رجال أعمال ومستوردين أجانب لا سيما أثناء الأنشطة الكبرى كالمعارض والمؤتمرات وتأمين اطلاعهم على أوضاع المصانع اللبنانية وانتاجها.

5- استيفاء المنتجات الصناعية للمواصفات الوطنية والأجنبية:

- تفعيل الكشوفات وربط الخدمات باستيفاء الشروط.
- دعم المركز اللبناني للتغليف والتعبئة (ليبان باك) وتوسيع مروحة التعريف به بين الصناعيين، وانتساب 68 صناعي والتنسيق مع وزارة المالية لدعم المركز وإعفائه من الرسوم الفصلية.
- حث مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية على تكثيف إصدار المواصفات وتطبيقها.

- توقيع مذكرات التفاهم والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاعتراف المتبادل بالمواصفات الوطنية وشهادات المطابقة

- تنظيم ورش عمل مع الشركاء المعنيين بالجودة وحث الشركات للحصول على شهادات CE Mark – ISO
- استكمال التواصل مع نقابة المهندسين وجمعية منتجي الباطون الجاهز للعمل المشترك على تأمين سلامة الأبنية فنيا وقانونيا وتشكيل فريق عمل مشترك مع نقابة المهندسين بهذا الخصوص يجتمع دوريا لوضع اسس واضحة وعلمية لسلامة الأبنية يقتضي تطبيقها.

- قدمت وزارة الصناعة الى المجلس اللبناني للإعتماد مكاتب في الطابق الثامن لديها - ريثما يتم تأمين مقر دائم له خارج نطاق الوزارة. وتم التواصل مع مجلس الإعتماد السويدي واستقبال موفد سويدي بتاريخ 2016/10/27، كما تم التواصل مع مجلس الإعتماد التشيكي واستقبال وفد أوروبي للتعاون بتاريخ 2016/11/17 وذلك بهدف معرفة المؤهلات والخبرات المطلوبة لديهما للتعيين في مجالس الاعتماد من المدير العام حتى الموظفين المعنيين والأخصائيين. وقد تم إستلام المعلومات وتوزيعها على أعضاء مجلس الإدارة للإطلاع وإبداء الملاحظات تمهيدا لعقد جلسة لمجلس الإدارة وإقرار آخر مشروع مرسوم للهيكلية وإحالته قانونا على مجلس شورى الدولة ومن ثم على مجلس الوزراء لإقراره.

6- <u>تسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير:</u>

- التواصل الدائم مع إدارة الجمارك لحل المشاكل الطارئة عند الاستيراد او التصدير وتسهيل الاجراءات عند الضرورة.
- إعطاء افادات للمصانع قيد التجهيز لاعفاء الماكينات الصناعية من الرسوم الجمركية.
- مراسلة وزير الاقتصاد والتجارة حول حصر طريقة شحن البضائع المستوردة الى المرافئ اللبنانية.
- إستكمال المتابعة الحثيثة والفاعلة لموضوع قواعد المنشأ العربية والأوروبية بما يؤمن أفضل وضع للمنتجات اللبنانية في مجال التصدير وفتح الأسواق. ويشارك فريق العمل المكلف متابعة الملف باجتماعات دورية تعقد في وزارة الاقتصاد والتجارة يناقش فيها البنود الجمركية والشروط التي تقابلها لاكتساب صفة المنشأ وتقييم أثر هذه التغيرات على المستوى الوطني. وقد تمت مناقشة التعديلات الجديدة في الاتفاقية الاقليمية الأورومتوسطية حول قواعد المنشأ.

- **الهدف الثالث : رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية داخلياً وخارجياً باستمرار وثبات :**

1- تشجيع الصناعات الوطنية على التخصص في الإنتاج ذو القيمة المضافة العالية:

- سبق أن حددت اللجنة الوطنية للتحضير لبدء المفاوضات حول اتفاقية تقييم المطابقة والقبول المتبادل للسلع الصناعية ACAAs 6 قطاعات ذات أولوية وهي:

1) قطاع المواد الغذائية المصنّعة بما فيها المشروبات
2) قطاع النسيج
3) قطاع الورق، الكرتون، الطباعة والتغليف
4) قطاع الأجهزة الكهربائية
5) قطاع المعدات والأجهزة الميكانيكية
6) قطاع مواد البناء

وبعد موافقة دولة رئيس مجلس الوزراء بموجب الكتاب رقم 1762/ص تاريخ 2007/10/1 على هذه القطاعات، تمّت المناقشة مع خبراء الاتحاد الأوروبي المعنيين وتبيّن عدم امكانية ادراج القطاعات الثلاثة الأولى ضمن هذه الاتفاقية عند كافة الدول المتوسطية بسبب عدم وجود مواصفات منسّقة (harmonized) لدى الاتحاد الأوروبي في تلك القطاعات وبالتالي اقتصرت الموافقة على بدء المفاوضات بالقطاعات الثلاثة التالية:

1) قطاع الأجهزة الكهربائية
2) قطاع المعدات والأجهزة الميكانيكية
3) قطاع مواد البناء

حاليا، وبتركيزنا واصرارنا، وافقت اللجنة الوطنية على بدء المفاوضات حول 3 قطاعات انتاجية جديدة وواعدة (تكنولوجيا المعلومات- اللوحات الالكترونية- وتصنيع الأعشاب) لتنمية صادراتها. وقد تم العمل بهذا الخصوص على تحديد التشريعات اللبنانية ذات الصلة لمقاربتها مع التوجيهات المقاربة الجديدة New approach directives وتحديد المساعدات الفنية التي تحتاجها الإدارات والجهات المعنية بالقطاعات ذات الأولوية.
وقد وضعت اللجنة خطة عمل وزعتها على شكل جدول حدّد المهمات والخطوات المطلوبة لتنفيذها كما تمّ توزيع المهام بحيث عيّنت مهلة محدّدة لإنجاز كل مهمة (عند الإمكان) والاستعانة بخبراء وتأمين موارد لازمة لذلك عند الضرورة.

ويتم السعي الى إضافة قطاعات أو منتجات محدّدة غير التي تمّ اعتمادها كقطاعات ذات أولوية لتشملها هذه الإتفاقية في حال تمّت الموافقة عليها من الجانب الأوروبي أو غيرها من الاتفاقات.

- حضرت الوزارة مشروع خطة عمل في إطار التعاون الصناعي الأورومتوسطي لتفعيل الحوار بين القطاعين العام والخاص في موضوع تنمية الصادرات بالتعاون مع المفوضية الأوروبية في بروكسيل و GIZ و EBESM. و قد تم التركيز على القطاعات الثلاثة المذكورة أعلاه بداية لإطلاق الخطة: الصناعة المتعلقة بالأعشاب الطبيعية ومستخلصاتها، صناعة اللوحات الإلكترونية Electronic Boards وصناعة تكنولوجيا المعلومات ICT.

تم وضع خطة عمل للحوار بين القطاعين العام والخاص. كما عقدت عدة إجتماعات وورش عمل للتنسيق في هذا المجال، ووضعت مسودة قرار لإطلاق الحوار ومأسسته عبرتشكيل هيئة تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص.

2- <u>تشجيع المؤسسات الصناعية على التكامل في ما بينها:</u>

نشر وتعميم الرؤية التكاملية بركائزها الثلاث: التخصصية والتكامل بالانتاج وتقسيم العمل لتأمين المنعة الانتاجية بعيدا عن المنافسة المدمرة ولبناء قوة انتاج قادرة على سد الحاجات الاستهلاكية المحلية وعلى التصدير الى الخارج.

3- <u>تطوير مكونات التصميم في المنتج اللبناني:</u>

- دعم ومساندة المركز اللبناني للتغليف LibanPack ورعاية أنشطته لتقديم الارشادات والتوجيهات للصناعيين بخصوص أفضل طرق ووسائل التغليف والتعليب بما يسهل الحفاظ على المنتج ويساهم في التسويق داخليا وعالميا. ومراسلة وزارة المالية بخصوص طلب المركز إعفائه من الرسوم المالية.
- متابعة إجراء دورات تدريبية في مختلف المناطق لا سيما التعاونيات والمؤسسات الصغيرة في الأرياف عن التغليف والتعليب والادارة المالية والعملية.
- استصدار مرسوم دعم المركز سنويا من موازنة الوزارة بمبلغ ماية وخمسين مليون ليرة لبنانية رقم 3698 تاريخ 2016/6/22.
- التخطيط لربط المركز اللبناني للتغليف بوزارة الصناعة ومتابعة دعمه بقوة.

4- تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

- التواصل الدائم مع مختلف جمعيات الصناعيين وتقاباتهم وتجمعاتهم لتدعيم الواصل والتعاون.
- تنفيذ ورش عمل في اطار تشجيع الحوار والشراكة بين القطاعين وعقد اجتماعات لمعالجة الأمور الطارئة في كل ما يتعلق بالقطاع الصناعي.
- في إطار متابعة مأسسة الحوار بين القطاعين العام والخاص ما زال العمل جارٍ لتحضير الصيغة القانونية لمشروع المرسوم الذي سيشكل الاطار القانوني والتنظيمي له.

5- العمل على تفعيل الأجهزة المعنية بالجودة:

- معهد البحوث الصناعية:

وضع مجلس إدارة المعهد استراتيجية عمل تقوم أساسا على تشجيع البحث العلمي وربطه بالحاجات الصناعية على أن تقر هذه الاستراتيجية خلال السنة الحالية.
كما تم وضع نظام أساسي جديد للمعهد عدّل نظامه الأساسي الموضوع منذ العام 1961.

- المجلس اللبناني للاعتماد:

يضع مجلس إدارة المجلس اللبناني للاعتماد اللمسات الأخيرة على مشروع المرسوم التنظيمي على أن يأخذ مجراه القانوني للاقرار.

- مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية

تم تفعيل البعد التدريبي في المؤسسة اضافة الى العمل على المواصفات والقواعد الفنية.

6- العمل على تفعيل أنشطة جميع المؤسسات التي تعنى بالقطاع الصناعي:

- Berytech كحاضنة للصناعات ذات القيمة المضافة.

تم توقيع اتفاقية تعاون تطال تشجيع البحث العلمي بينها وبين برنامج رعاية إنجازات البحوث الصناعية ليرا – LIRA الذي يتفعّل العمل به ويترسخ اكثر بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الصناعية. ويجري البحث حاليا بامكانية توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الصناعة وBerytech لدعم القطاع الصناعي حيث يمكن.

7- تشجيع التدريب المهني في المصانع والمناطق الصناعية:

- تنفيذ برنامج التدريب المقرر في إطار بروتوكول التعاون الموقع مع جمعية الصناعيين ومؤسسة التميز للتعلم والريادة بتاريخ 2015/6/11 ويشمل حزمة "أساسيات الصحة والسلامة المهنية" لتنفيذ 21 وحدة تدريبية مخصصة للمدراء والمشرفين والموظفين والعمّال، معزّزة بعشرات أفلام الفيديو التعلّمية عالية الجودة حول تجارب واقعية، ورسوم متحرّكة تعليمية، ومكتبة الكترونية خاصّة بمواضيع التدريب، ولوائح تدقيق تفقّدية، وتمارين تفاعلية للتقييم الذاتي في نهاية كل وحدة.

- اعتماد منظمة العمل الدولية وزارة الصناعة مركزا لاجراء الاختبارات الخاصة بأساسيات الصحة والسلامة المهنية في لبنان في اطار البرنامج الوطني لتمكين الصناعيين من تطبيق متطلبات المواصفات القياسية الدولية بدءا من أيزو 9001 بالتكامل مع أنظمة إدارة المخاطر على الصحة والسلامة والامان والبيئة في سلسلة الامداد والتوريد بالتعاون مع مؤسسة التميز للتعلم والريادة. وقد تم في هذا الاطار بتاريخ 2016/9/7 تنظيم امتحانات ضمن مقر الوزارة – ل 14 مرشح لنيل شهادة في اساسيات السلامة والصحة المهنية صادرة عن مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (تورينو – ايطاليا) وموقعة من وزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيية

- شارك المدير العام بشكل ثابت بالإجتماعات الأسبوعية الدورية للمركز الوطني للتدريب المهني.

- تضمين البرامج والمشاريع المنفذة مع يونيدو دورات تدريبية متخصصة للصناعيين والعاملين في المصانع.

- بهدف تشجيع التدريب المهني، تستمر وزارة الصناعة منذ أربع سنوات باستقبال طلاب جامعات ومعاهد فنية (حوالي الاربعة سنوياً) لاجراء برنامج تدريب تتراوح مدته بين شهر وشهر ونصف كحد اقصى يتم خلاله توجيههم الى مصانع مختلفة يتعرفون خلالها على طريقة عمل المصانع، آليات الانتاج المعتمدة والشروط العامة التي تلتزم بها.

8- تخفيض كلفة الإنتاج : خفض كلفتي رأس المال والتصنيع:

متابعة العمل المكثف رغم الصعوبات والأوضاع القائمة على:

- تخفيض الرسوم على التصدير والاستيراد
- تخفيض رسوم المرفأ

- تنفيذ الدراسات لانشاء 3 مناطق صناعية جديدة وتأهيل المناطق القائمة للمساهمة في تخفيض الأكلاف التأسيسية
- تخفيض كلفة الطاقة عبر استعمال افضل الوسائل الفنية والتقنية
- فرض شروط الصناعة الخضراء الموفرة للطاقة في قرارات الترخيص الصناعية وعند منح الخدمات للصناعيين(الشهادات الصناعية، شهادة المنشأ، والافادات الصناعية..).
- تفعيل الكشوفات الفنية وتطويرها عمليا وفنيا.
- ربط الاستفادة من خدمات الوزارة بمطابقة المؤسسات الصناعية للشروط المطلوبة.
- تنبيه المصانع المخالفة واعطائها مهلا محددة لتسوية اوضاعها تحت طائلة الاقفال.
- تشجيع الصناعيين على الاستفادة من برامج التدريب (برنامج Switch Med Green،.. ورش العمل، Creative industries, CELEP، IECD، ISO. ...
- استمرار التعاون وتفعيله مع سائر الادارات المعنية بعمل الوزارة لا سيما وزارة الزراعة، البيئة، التنظيم المدني والجمارك.
- التعاون والتنسيق المستمرين مع جمعية الصناعيين اللبنانيين وغرف التجارة والصناعة والزراعة والنقابات والتجمعات الصناعية لحلحلة المشاكل وتطوير القطاع.
- إطلاق المبادرات والعمل على البحث والدراسات الآيلة إلى المساهمة في إيجاد الحلول واستنباط طرق متطورة لمساعدة الصناعة الوطنية على التوسع والانتشار داخليا بين وحدات الوزارة كما مع الجهات المعنية خارجها.
- متابعة مسألة خفض الفوائد على الرأسمال التشغيلي المعدّ للتصدير مع وزارة المال.
- الدفع باتجاه إصدار قانون الدمج بين المصانع. وأصبحَ المشروع في مرحلته النهائية في اللجان النيابية المشتركة.
- متابعة إقرار التعديلات المطلوبة على المادة 17 من قانون الضريبة على القيمة المضافة (TVA) بهدف اعفاء الموادّ الأولية المستوردة للحاجات الصناعية والمعدّات والآلات المستوردة للمصانع من الـTVA.
- متابعة مديرية الجمارك العامة لدعم طلب شركة هيفي اويل ديستريبيشن للمستحلبات الاسفلتية – الكحالة - اخراج وتفريغ مادة غاز البروبان التجاري بواسطة خزان1 ISO TANK ضمن السرعة الممكنة للتخفيف من أكلاف الانتاج.
- عقد اجتماعات متتالية لبحث سبل إعفاء المواد الأولية المستوردة لزوم الصناعة الدوائية من الضريبة على القيمة المضافة،
- متابعة مشروع قانون يرمي إلى تعديل المادة 17من قانون الضريبة على القيمة المضافة لجهة إعفاء المصانع التي تزيد صادراتها عن 60% من مبيعاتها الإجمالية للعام السابق من الضريبة على القيمة المضافة على المواد الأولية عند إخراجها من الجمارك.
- التنسيق مع الادارات المعنية كافة من وزارات(الزراعة ،الاقتصاد والتجارة ، والمالية بالاضافة الى المجلس الأعلى للجمارك لتخفيف الرسوم والاعباء المالية المترتبة على استيراد مواد أولية أو وسيطة من خلال افادتها من الاعفاء الصناعي بموجب الرمز(322) وهذه بعض الامثلة على ذلك:

- متابعة موضوع إعفاء التوت البري- فواكه مجففة من الرسوم الجمركية بموجب الرمز الصناعي(322)، وذلك عند استعماله في صناعة رقائق الفطور وألواح الحبوب مع الشوكولا0
- توسيع قاعدة الاعفاء الصناعي (322) المذيل به البند الجمركي 3920.49.90 ليشمل أفلام بوليمرات كلورور الفينيل، وذلك عند استعمالها في صناعة التغليف0 والموضوع أصبح لدى المجلس الاعلى الجمارك.
- الموافقة على مشروع المرسوم الرامي الى تعديل تعريفة الرسوم الجمركية والمذكرات التكميلية لشروح جدول تعريفة النظام المنسق بتعديل تقسيمات البند التعريفي 34.01 واستحداث الرمز(322) مقابل البند التعريفي 03401.20.20

- التنسيق مع المجلس الأعلى للتنظيم المدني وابدالب فء الرأي بشأن الترخيص في المناطق غير المنظمة يزداد فعالية وتأخذ وزارة الصناعة دورها بالشكل المناسب بعد أن كان مغيبا قبل سنوات.
- متابعة مشروع مرسوم تعديل المنطقة السياحية في أنفة الى منطقة صناعية وإيداع بلدية أنفة رأي وزارة البيئة بهذا الخصوص.
- متابعة تعديل تصنيف المنطقة الصناعية في عرقة – عكار، وضع تقرير حول المشروع والقيام بكشف ميداني بحضور نائب رئيس البلدية ومراسلة التنظيم المدني للموافقة على مشروع التعديل.
- متابعة موضوع مرسوم شكا لزيادة عامل الاستثمار.
- متابعة تعديل تصنيف عقارات في المنطقة الصناعية في رشدبين عكار.
- متابعة دراسة مشروع قانون استخراج النفط ،
- تكثيف التنسيق مع الادارات المعنية الأخرى بخصوص التعجيل بالبت بآرائها في لجان التراخيص و/أو التنسيق في مجال الكشوفات و/أو معالجة مشاكل عالقة مع صناعيين.
- متابعة تنفيذ مشروع الدراسات الأولية لإنشاء 3 مناطق صناعية في ملكيات عامة ليست للبيع لإنماء القطاع الصناعي في المناطق الثلاث التالية :
  - تربل/ قوسايا (البقاع) على مساحة تقارب مليون و800 الف م2.
  - بعلبك (البقاع) على مساحة تقارب 400 الف م2.
  - الجليلية (الشوف) على مساحة تقارب660 الف م2.

وقد أنجزت المرحلة الأولى من دراسات الجدوى + وضع الخطة الرئيسة (Master Plan) للمناطق المقترحة. على أن تنتهي المرحلة الاخيرة خلال شهر شباط 2017.
كما تم حجز تصنيف العقارات في المناطق المذكورة صناعية في المجلس الاعلى للتنظيم المدني بانتظار التصنيف النهائي.
- إيجاد وتمويل مشاريع اولية تتناول تأهيل مناطق صناعية قائمة وتأمين السلامة العامة.
- استمرار التنسيق مع السفارة اليابانية ووكالة جايكا وعقد اجتماعات متتالية مع خبراء رسميين يابانيين لتعزيز التعاون لا سيما في موضوع ادارة المخلفات الصناعية في لبنان وتسليم الجانب الياباني ورقة بأهم احتياجات لبنان بهذا الخصوص2.

[2]- كتاب المدير العام رقم 3015-25/ص تاريخ 2015/9/23

- تشجيع الصناعيين على الاستفادة من التدريب الذي يقدمه الاتحاد الاوروبي عبر برنامج Switch Med Green Entrepreneur

- **الهدف الرابع : زيادة الإستثمار والتمويل في القطاع الصناعي :**

1- العمل على تحفيز برامج الإقراض الميسر لزيادة الاستثمار:

- اقتراح مشاريع على البنك الدولي للحصول على التمويل عبر قروض ميسرة او هبات اذا امكن.
- التواصل مع مصرف لبنان ووضع مشاريع تمويلية لمجالات صناعية.
- التواصل مع كفالات للتوصل الى رفع قيمة القروض المخصصة للصناعة وتخفيف معدلات الفوائد.

2- السعي لإيجاد آلية لضمان الاستثمار الصناعي:

- العمل مع جمعية شركات التأمين لوضع آلية تسمح بضمان الاستثمارات في القطاع الصناعي بما يؤمن جذب المستثمرين بالتعاون مع كفالات بحسب الامكانيات والحالات.

3- العمل على زيادة الهبات الخارجية للصناعة:

- مواصلة تفعيل وتطوير وتوسيع مروحة العلاقات مع المنظمات والجهات الدولية المعنية بشؤون الصناعة، لتحسين سبل استفادة الصناعة الوطنية ولتطوير المعارف والاجراءات لدى العاملين في الوزارة والمشاركة مع الاتحاد الاوروبي في تنظيم ورشة عمل في فندق البريستول حول " تسهيل وصول المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الى مصادر التمويل " بتاريخ 6 كانون الأول 2016.
- متابعة تنفيذ مشاريع قائمة مع كلّ من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، ومع حكومة اليابان بقيمة 600 ألف دولار، ومع الإتحاد الأوروبي بقيمة 800 ألف يورو، ومع الحكومة الإيطالية بقيمة مليون دولار ومع النمسا بقيمة 350 الف يورو.
- التحضير لملف " الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" ضمن إطار التعاون الصناعي الأورومتوسطي.
- التعاون مع وكالة جايكا اليابانية واستكمال التحضيرات لمشروع الدعم لبعض المخابز في منطقة البقاع بعد اختيار المؤسسات التي تستحق المساعدة.

4- تأمين الظروف والتسهيلات لجذب الاستثمارات:

التركيز بشكل متصاعد على الكشوفات والاجتماعات وتأمين الخدمات على ضرورة التزام المصانع تدريجيا بمعايير فنية وبيئية وصحية وقانونية وادارية آخذين بالاعتبار القدرة المالية لكل مصنع والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة. إضافة الى العمل المركز على مشاريع شاملة تطال شرائح واسعة من الصناعيين. هذه المعايير ومجالات العمل يمكن اختصارها بالآتي:

- مستوى الانتاج ومساره الفني والتقني
- جودة المنتجات لا سيما لجهة التزام المواصفات
- ورش العمل والطاولات المستديرة لحل المشاكل وتبادل الخبرات والتوصل الى اقتراحات عملية قابلة للتطبيق والعمل المشترك
- المناطق الصناعية الجديدة والقائمة
- سلامة الغذاء بالانفراد او بالتعاون مع الادارات الأخرى
- النصوص القانونية: قرارات ومشاريع مراسيم وقوانين داعمة
- العلاقات الدولية من خلال الهبات والقروض والمساعدات الفنية
- الاعلام للاضاءة على أهمية الانتاج المحلي وقدراته

- **الهدف الخامس : تشجيح الصناعات الخضراء0:**

1- استعمال الطاقات المتجددة والبديلة:

- متابعة ما تناولته المباحثات في اجتماعات الدورة الثالثة للجنة الحكومية اللبنانية-الروسية التي انعقدت في بيروت من 27 الى 2015/4/29 تشجيع الاستثمارات المشتركة بين البلدين لاسيما تلك المستخدمة في الطاقة المتجددة او البديلة وامكانية التوقيع على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارتي الصناعة في البلدين للتعاون في مجال الاستثمار الصناعي في المشاريع الصناعية الخضراء، اضافة الى التعاون في مجال المواصفات والمترولوجيا لناحية تبادل المعلومات المتعلقة بالقوانين والانظمة العائدة لها.
- امكانية التوقيع على مذكرة تفاهم في المجال الصناعي وتحديداً الصناعات الخضراء بين وزارة الصناعة والسوق المشتركة لدول اميركا الجنوبية (الميركوسور) كما يمكن تعزيز التعاون الصناعي مستقبلاً على اساس Diaspora for Industry-Eco DPT Sug 2016.
- تفعيل التنسيق بين الوزارة واليونيدو ومركز LCEC للطاقة والمشاركة الفاعلة في تنظيم الندوات وتقديم أوراق عمل ومنها ندوة عقدت بين 21 و 23 تموز 2016 في فندق كراون بلازا بعنوان تقييم الأثر التشريعي على مشروع قانون كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، ومؤتمر الطاقة المتجددة في 22 و 23 آب 2016 في فندق

لو رويال الضبية، وورشة عمل في فندق الموفنبيك بتاريخ 7 كانون الأول 2016 حول Lebanon National Green Export Review Project.

2- تشجيع الصناعات التدويرية:

- تسهيل الاستحصال على الخدمات المقدمة من الوزارة او من الادارات الاخرى
- العمل على فرض رسوم على تصدير المواد الصالحة للتدوير(بلاستيك، ورق وكرتون، حديد...).

3- حث المؤسسات الصناعية للحصول على مواصفات الإدارة البيئية (ISO 14000 و ISO 26000) :

في اطار تنفيذ بروتوكول التعاون مع جمعية الصناعيين ومؤسسة التميز للتعلم والريادة الموقع بتاريخ 2015/6/11 واطلاق " البرنامج الوطني لتمكين الصناعيين من تطبيق متطلبات المواصفات القياسية الدولية (الواردة في الملحق "أ" بدءا من أيزو 9001 بالتكامل مع أنظمة إدارة المخاطر على الصحة والسلامة والأمان والبيئة في سلسلة الامداد والتوريد".

4- التنسيق مع وزارة البيئة لجعل الصناعات صديقة للبيئة:

- متابعة التنسيق وتبادل المعلومات بخصوص موضوع الانبعاثات والاحصاءات ذات الصلة وتزويد وزارة البيئة بقاعدة المعلومات الخاصة بالتراخيص الصناعية. والمشاركة في الاجتماعات التنسيقية المشتركة لمناقشة مشروع Switchmed وتقديم الملاحظات حول الاحصاءات الواردة في المشروع.
- المشاركة بالاجتماعات المتتالية لمتابعة مشروع دعم الإصلاحات والحوكمة البيئية في لبنان – وموضوع التفتيش البيئي وتفعيل القوانين – وبحث سبل تفعيل دور وزارة البيئة في عملية الترخيص، وضرورة تطوير الحدود القصوى لملوثات الهواء.
- فرض شروط بيئية وصحية في قرارات التراخيص ومراقبة تنفيذها.
- التنسيق الدائم مع وزارة البيئة في ما يتعلق بفرض اجراء تقييم اثر بيئي او فحص بيئي مبدئي او تدقيق بيئي قبل صدور الترخيص بالاستثمار.
- تنظيم مشترك مع وزارة البيئة لندوة حول الالتزام البيئي للمصانع اقيمت في معهد البحوث الصناعية بتاريه 2016/8/17.

5- متابعة موضوع التلوث في نهر الغدير

- طلبات تسوية لمصانع على حوض الليطاني (حوالي 100 مصنعا).
- قرارات تنبيه لمصانع على حوض الليطاني تسبب ضررا (حوالي 212 مصنعا).
- القيام بجولة مع منظمة ACTED التي يمكن أن تمول جزء من المشروع.
- إجراء كشوفات ميدانية للعديد من المصانع في الشويفات وكفرشيما وتنبيهها تمهيدا لإقفال المصانع غير الملتزمة.
- مراسلة عدة إدارات ومؤسسات وبلديات إضافة الى المجلس النيابي ومجلس الوزراء بخصوص ورشة عمل حول الغدير أوائل شهر تموز

- **.الهدف السادس : تشجيع صناعات المعرفة الجديدة:**

1- تشجيع الابتكار والأبحاث والمشاركة فيها :

- الاستمرار بدعم عمل برنامج رعاية انجازات البحوث الصناعية – ليرا وهدفه التركيز على أهمية البحث العلمي التطبيقي ركيزة ومنطلقاً لكل تطور صناعي وتقدم اقتصادي. ولقد تم توسيع اطار البرنامج ليشمل القطاع الصناعي الخاص ووزارة الصناعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات. ويجري العمل حالياً على تحويل البرنامج الى مؤسسة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، بمشاركة الجامعات ومراكز الأبحاث ويتم البحث عن شريك مموّل لإنشاء "مركز ليرا للنماذج السريعة" ومن ضمنه انشاء حاضنة صناعية، اضافة الى إنشاء " صندوق ليرا للإستثمار" لتوفير الأدوات والمناخ المناسبين للطّلاب المبدعين من الجامعات العشر المتعاقدة، وغيرهم من الباحثين وذوي الخبرة المؤهلين، لتحويل ابتكاراتهم نماذج صناعية، ومن ثُم اطلاق مؤسساتهم ضمن خطة عمل مجدية. وقد أدى تطوّر البرنامج بمصرف لبنان لتوفير دعم مالي له.

- دعم نشاطات الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم واعتبارها شريكاً رئيسا في معالجة المشاريع والملفات الحيوية التي تحمل الطابع العام. من هنا كان التخطيط والتنظيم المشترك للعديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة بمشاركة لبنانية ودولية مميزة. وقد خلصت المؤتمرات الى وضع خلاصات علمية وتطبيقية واضحة وعملية، يجري تبنّيها على غير صعيد.
وتهدف سلسلة المؤتمرات التي تواظب الوزارة والجمعية على عقدها لتعزيز العلوم والمشاريع العلمية التي يقوم بها الباحثون والطلاب الجامعيون الى خلق مساحة تعارف وتلاقي بين الباحثين، والتوجه لانتاج علمي مشترك بين عدة مؤسسات جامعية ومراكز ابحاث في لبنان، بالشراكة مع المؤسسات الجامعية خارج لبنان، وبالتعاون مع المؤسسات الخاصة من أجل مواءمة الأبحاث والدراسات مع حاجات سوق العمل.
وقد تم في هذا الاطار بتاريخ 2016/9/8 التوقيع على اتفاقية تعاون مع الوكالة الجامعية الفرانكوفونية AUF والجمعية اللبنانية لتقدم العلوم LAAS. تقضي الاتفاقية بتفعيل الجهود لتعزيز الروابط والعلاقات بين الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات، لا سيما الإنتاجية والصناعية منها .وتأخذ وزارة الصناعة على عاتقها تأمين التواصل واللقاءات بين فرق البحث العلمي في الجامعات اللبنانية والمؤسسات الصناعية. وتلتزم

الوكالة الجامعية للفرانكوفونية بتسهيل التواصل بين الوزارة والجمعية من جهة وبين الأعضاء المنتسبين إليها حول العالم. وتقوم الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم بتحديد فرق العمل وتأمين التواصل بينها وبين المختبرات البحثية الخاصة بالجامعات اللبنانية وبين المؤسسات الصناعية.
المشاركة في تنظيم المؤتمر السنوي الثاني للجامعة المبادرة للأعمال بالتعاون مع الجمعية الذي عقد في جامعة القديس يوسف – بيروت بتاريخ 26 كانون الثاني 2017.

يترسخ التعاون أكثر مع الجامعات العاملة في لبنان ومراكز الابحاث والدراسات عن طريق تنظيم واقامة الندوات والمؤتمرات وطاولات العمل لتحقيق الأهداف ضمن الامكانات المتوفرة وبأسرع وقت ممكن.

2- مساندة القطاعات التي ترغب في التقدم التكنولوجي:

- متابعة الاجراءات التنفيذية لمشروع دعم الصناعات الابداعية وتجمعاتها(وتحديدا المفروشات في الشمال والمجوهرات في برج حمود).
يونيدو + ACAAS

3- رعاية الإبتكارات الصناعية:

- الاستمرار بدعم عمل برنامج رعاية انجازات البحوث الصناعية – ليرا وهدفه التركيز على أهمية البحث العلمي التطبيقي ركيزة ومنطلقاً لكل تطور صناعي وتقدم اقتصادي. ولقد تم توسيع اطار البرنامج ليشمل القطاع الصناعي الخاص ووزارة الصناعة والمجلس الوطني للبحوث العلمية والجامعات. ويجري العمل حالياً على تحويل البرنامج الى مؤسسة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، بمشاركة الجامعات ومراكز الأبحاث ويتم البحث عن شريك مموّل لإنشاء "مركز ليرا للنماذج السريعة" ومن ضمنه انشاء حاضنة صناعية، اضافة الى إنشاء " صندوق ليرا للإستثمار" لتوفير الأدوات والمناخ المناسبين للطّلاب المبدعين من الجامعات العشر المتعاقدة، وغيرهم من الباحثين وذوي الخبرة المؤهلين، لتحويل ابتكاراتهم نماذج صناعية، ومن ثُم اطلاق مؤسساتهم ضمن خطة عمل مجدية. وقد أدى تطوّر البرنامج بمصرف لبنان لتوفير دعم مالي له.

- دعم نشاطات الجمعية اللبنانية لتقدم العلوم واعتبارها شريكاً رئيسا في معالجة المشاريع والمفات الحيوية التي تحمل الطابع العام. من هنا كان التخطيط والتنظيم المشترك للعديد من المؤتمرات وورش العمل والندوات المتخصصة بمشاركة لبنانية ودولية مميزة. وقد خلصت المؤتمرات الى وضع خلاصات علمية وتطبيقية واضحة وعملية، يجري تبنّيها على غير صعيد.
وتهدف سلسلة المؤتمرات التي تواظب الوزارة والجمعية على عقدها لتعزيز العلوم والمشاريع العلمية التي يقوم بها الباحثون والطلاب الجامعيون الى خلق مساحة تعارف وتلاقي بين الباحثين، والتوجه لانتاج علمي مشترك بين عدة مؤسسات جامعية ومراكز

ابحاث في لبنان، بالشراكة مع المؤسسات الجامعية خارج لبنان، وبالتعاون مع المؤسسات الخاصة من أجل موائمة الأبحاث والدراسات مع حاجات سوق العمل.

- **الهدف السابع : الإعلام من أجل الصناعة:**

العمل حثيث ومركز ومتصاعد لترسيخ الصناعة قضية وطنية وابرازها كحل حيوي وضروري لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على اربعة محاور رئيسة هي:

- تغيير الثقافة المجتمعية حيال النظرة الى الصناعة الوطنية
- تشجيع استهلاك المنتجات الصناعية اللبنانية
- ربط استهلاك الإنتاج المحلي بالانتماء الوطني
- ترسيخ العلاقة بين نمو الإنتاج الصناعي وازدهار الوطن

وقد أنجزت الخطوات التالية :

- مراسلة وزارة التربية والتعليم العالي لتجديد البروتوكول الموقع في نيسان 2013 لمدة ثلاث سنوات بين الوزارتين وجمعية الصناعيين اللبنانيين ويتناول تضمين المناهج التعليمية أهمية مساهمة الصناعة في الاقتصاد الوطني ، الحث على التوجيه المهني للطلاب، تشجيع التواصل وتنمية الثقة بالمنتجات اللبنانية وتشجيع استهلاكها.

- مشاركة الوزارة المتصاعدة وتنظيمها المؤتمرات والمعارض الصناعية المتخصصة وتوفير المعلومات والمنشورات ضمن ستاندات خاصة بها. وقد تم خلال هذه الفترة رعاية معرضي أوريكا بين 4و 7 نيسان 2017 في البيال ومعرض صنع في لبنان بين 19 و 2017/5/21 في طرابلس – فندق الكواليتي إن وقد شاركت الوزارة بجناح خاص بفريق عملها الاعلامي والاداري والتقني لتعزيز التواصل مع مجتمعها الصناعي وتوفير المعلومات المختلفة من نصوص ونشرات ومطبوعات تهم الصناعيين الى الاتصال المباشر والرد على استفساراتهم والاطلاع على مشاكلهم ونقل الصورة إلى الادارة للمساعدة والمبادرة بالدعم المناسب وفق الامكانيات والصلاحيات. وجديد المشاركة كان في معرض طرابلس حيث عقدت الوزارة لقاء مع الصناعيين عرضت فيه للمشاريع والانجازات واستمعت فيه للمطالب والمشاكل التي يواجهونها. هذا وقد دعمت الوزارة كلفة مشاركة صناعيين بجناح مساحته 155 مترا في معرض طرابلس لتشجيع صناعة المفروشات الخشبية في الشمال من خلال المساهمة المخصصة لجمعية الصناعيين لهذا الغرض الى تخفيض كلفة المشاركة بالتواصل الفاعل مع المنظمين الى أرقام جد مقبولة ومحمولة.

- إستخدام وسائل الاعلام لدعم تسويق الصناعة اللبنانية وتحسين صورتها وتشجيع استهلاك منتجاتها، كما وتشجيع التكامل بين الصناعيين أنفسهم، والتعريف بالصناعات دون تمييز بين الصناعيين أو المناطق، إلى جانب تعميم النصوص القانونية والادارية والمبادرات البحثية والعلمية الصادرة عن الوزارة والمؤسسات المرتبطة بها والجهات المعنية بتنمية

الصناعة الوطنية وتحقيق أهدافها في القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال اصدار نشرات باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والدليل القطاعي المتخصص باللغة الانكليزية بالتعاون مع شركة بروأكتيف وقد صدرت الطبعة الثالثة في تشرين الأول 2016 والتحضير جار لتحديث الدليل وفق أرقام واحصاءات 2016 لاصدار الطبعة الرابعة. ويشارك مختلف الموظفين وفق مسؤولياتهم واختصاصاتهم في مقابلات اعلامية مرئية ومسموعة ومكتوبة لتوفير المعلومات وشرح التوجيهات.

- دعما لتشجيع قوننة أوضاع المصانع اللبنانية وتنظيمها لاسيما منها المصانع في الارياف والمناطق البعيدة عن العاصمة، وتحقيقا للهدف السابع استخدام الاعلام من اجل الصناعة استحدثنا خدمة تسويق مجانية للمصانع النظامية المرخصة في المناطق التي سبق واستفادت من مساعدات الوزارة لا سيما من خلال مشروع سيليب وأتاحت لها فرصة الاعلان عن نجاحاتها والتسويق لمنتجاتها على صفحات الدليل التسويقي بمعدل 10 قصص نجاح سنويا وفق موضوع كل دليل، ويجري اختيار المصانع المستفيدة موضوعيا بناء على كشوفات المهندسين المختصين وتقاريرهم المرفوعة حول تقدم العمل في هذه المصانع وتعميم هذه الخدمة على مختلف المناطق ما أمكن.
يجدر التنويه، في هذا الاطار، الى أن تمويل اصدار الدليل يتم عبر الدعم الاعلاني الذاتي من قبل شركة بروأكتيف وتحصل الوزارة مجانا على ثلاثة آلاف نسخة من كل دليل يصدر توزعه الى نشراتها ومستندات وشروط الترخيص في مختلف المعارض التي تشارك فيها. ويشهد الدليل تطويرا دائما في الشكل والمضمون بما يحاكي الاحتياجات ويلبي الطموحات.

- اطلاق شعار جديد للصناعة " ابتكر في لبنان" على هامش معرض صنع في لبنان في طرابلس ووضع التصميم المنفذ في ستاند الوزارة وشرح أبعاده في اللقاء مع الصناعيين بالاضاءة على أهمية التوجه نحو الابتكار للصمود امام المنافسة وتحديات العولمة المتسارعة والمتزايدة.

- السعي لدى وسائل الاعلام المحلية لتقديم مساحات اعلامية واعلانية للصناعة تتضمن اهم الاخبار الصناعية (جوائز- نجاحات- نشاطات- أفلام وثائقية- برامج توجيهية...).

- بعد الافلام الوثائقية التي أعدتها الوزارة سابقا، نعمل على مشروع فيلم ترويجي لتشجيع الصناعة للمدارس وصغار السن.

- التطوير مستمر ودائم للموقع الالكتروني للوزارة وباتت منشورات الوزارة ايضا على الصفحة.